



**Middle
East
Studies
Association**
of North America, Inc.

1219 N Santa Rita Ave
The University of Arizona
Tucson AZ 85721 USA

520 621-5850
520 626-9095 fax
caf@mesana.org
www.mesana.org



فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي ،
رئيس جمهورية مصر العربية
سراي عابدين ،
فاكس رقم ٢٠٢٢٣٩١٩٩١

٢٧ أغسطس ، ٢٠١٤

سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي،

أتوجه إليك بهذا الخطاب لأحيطك علما باعتراض لجنة الحريات الأكاديمية لمنظمة دراسات الشرق الأوسط (MESA) على المرسوم الصادر في شهر يونيو المتعلق بتغيير قانون ٤٩ لعام ١٩٧٢ ، والذي يعطي رئيس الجمهورية الحق في تعيين رؤساء الجامعات المصرية وعمداء الكليات. وبناء عليه يبطل هذا القرار واحدا من أهم الإجراءات المتعلقة بحرية الجامعات، وهو الإنجاز الذي تحقق بعد ثورة ٢٥ يناير التي ساندتها سيادتك. كما ان القرار يخالف روح وقد يخالف أيضاً نص المادة رقم ٢١ في الدستور المصري الجديد . وبناء على ما تقدم و من حيث المبدأ فإننا نحث سيادتكم على إلغاء ذلك المرسوم في أقرب وقت ممكن.

لقد أسست منظمة دراسات الشرق الأوسط عام ١٩٦٦ لمساندة الدراسات الأكاديمية وتدريب المواد المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي أبرز منظمة في هذا المجال . كما تصدر عنها: المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ، ويبلغ عدد أعضاء الجمعية ثلاثة الاف عضوا من مختلف أنحاء العالم . تلتزم المنظمة بالدفاع عن الحرية الأكاديمية وحرية التعبير في تلك المنطقة وفي كل ما يتعلق بدراسة تلك المنطقة في أمريكا الشمالية ومناطق أخرى .

قبل ثورة ٢٥ يناير كان الرئيس السابق حسني مبارك يعين رؤساء الجامعات الوطنية ، بينما يعين رئيس الوزراء عمداء الجامعات . وقد اقلق هذا التدخل في الحياة الأكاديمية الأساتذة في الجامعات الوطنية المصرية ، ودفع أعضاء حركة ٩ مارس على وجه الخصوص ، إلى المطالبة بوضع حد لذلك الإجراء. هذا وقد أثمرت جهودهم بعد تنحي مبارك عن السلطة ، فشرعت الجامعات الوطنية في اختيار الرؤساء بموجب انتخابات حرة و نزيهة، كما تم اختيار عمداء الكليات بناء على إجراءات واضحة وشفافة تستند على الجدارة المهنية. وتلك الإصلاحات تتماشى مع أفضل التقاليد المعمول بها في مؤسسات الدراسات العليا عالميا. وقد قامت وزارة التعليم العالي بدراسة تلك التغييرات قبل طرحها على جميع أعضاء الوزارة للموافقة عليها.

ولا يسعنا الا ان نتفق مع الزملاء المصريين الذين يعتبرون قرارك " تعديا خطير على حرية الجامعات." وقد وضح الزملاء المصريون ان قرارك يفرض سيطرة رئاسية أوسع على الشؤون الجامعية ، تفوق إجراءات ما قبل ٢٥ يناير ، حيث ان تعيين العمداء في السابق كان يتم من طرف رئيس الوزراء.

هذا ، وقد يشكل مرسوم شهر يونيو تعديا على الدستور الذي تم التصويت عليه باستفتاء شعبي عام ٢٠١٣ ، اذ تقر المادة ٢١ " ان الدولة تضمن حرية الجامعات والمعاهد العلمية واللغوية . " فكيف تحتفظ الجامعة باستقلالها بينما تعين الدولة رؤساءها وعمداءها؟ هذا ، بالإضافة الى ان مرسومك يمكنك من عزل مسؤولين جامعيين. و تلك السلطة تتناقض واستقلالية الجامعة ، كما تفتح المجال لانتهاكات محتملة . ونحن نشارك زملائنا المصريين تخوفاتهم ، خشية ان يؤدي قرارك ، إلي تشجيع تدخل الدولة في حرية الفكر والتعبير في الجامعات.

كما نخشى ان يؤثر قرارك على الأمان في نطاق الحرم الجامعي ، اذ ان قوات الأمن قتلت ما يصل إلى ١٦ طالبا داخل حدود الحرم الجامعي او في نطاقه خلال احداث العنف الغير مسبوقه ، عام ٢٠١٣-٢٠١٤ . و ما زال الجو السياسي في الحرم الجامعي مشحونا الى اعلى درجة ، ومن المحتمل ان يقبل الرؤساء والعمداء المعينون من طرف الحكومة في تحقيق الأمن داخل الحرم الجامعي لان الكثيرون قد يعتبرونهم ممثلين للحكومة وليس وسطاء عادلين همهم الأساسي إيجاد جو مناسب يسمح لكل من الطلاب والأساتذة المنتمين لتيارات سياسية مختلفة فرصة للدراسة والتدريس جنبا الى جنب.

لقد وقع اكثر من ١٥٠ استاذا مصريا على بيان عبروا فيه عن رفضهم لقرارك، و نحن نشاركهم قلقهم من خلال هذه الرسالة ، كما نطلب منك إلغاء ذلك القرار بدو ن تأخير و ان تعلن استعداد حكومتك بذل أقصى جهدها لاحترام و حماية استقلال الجامعات الوطنية و الحرية الأكاديمية في مصر.

ان أعضاء اللجنة بانتظار شرف قراءة ردك على رسالتهم .

مع خالص الاحترام،

Amy Newhall

ايمي نيو هول
لمدير التنفيذ.